تفريغ

معهد علوم التأصيل

# شرح متن

# لُمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد

لفضيلة الشيخ

مصطفى مبرم حفظه الله

www.imam-malik.net

www.imam-malik.net



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين أمّا بعد:

فهذا هو المجلس الثامن عشر من مجالس معهد علوم التأصيل وهو المجلس الثاني من مجالس الكتاب الرابع المقرّر في هذا المعهد وهو متن لمعة الاعتقاد ، وسبق في الدرس الماضي وهو المجلس الأوّل الكلام على المصنِّف والمصنَّف وعلى طرف من المقدّمة التي ذكرها أبن قدامة رحمه الله ، فنسأل الله جلّ وعلا أن يُعلّمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علّمنا وأن يزيدنا علماً.

وهذا الكتاب ، كتاب لمعة الإعتقاد لمصنفه موفّق الدين أبي محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة المقدسي عليه رحمة الله المتوفّى سنة عشرين وستمائة وقد ذكرنا طرفاً من كلامه كما سبق في الدرس الماضي .

ثمّ قال – رحمه الله تعالى – بعد أن ساق قوله جلّ وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] ، وقلنا بأنه سيأتي الكلام على هذه الآية لأنه سيكرّرها ، قال بعد ذلك: **(له الأسماء الحسنى، والصفات العلى** ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ ۝ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ **[طه:٥–٧] أحاط بكل شيء علمًا، وقهر كل مخلوق عزة وحكمًا، ووسع كل شيء رحمة وعلمًا** ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ **[طه:١١٠] موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان نبيه الكريم – صلى الله عليه وسلم –**

هذا الموضع تضمن جملاً من القواعد التي ينطلق فيها السلف في باب الأسماء والصفات ، فقال عليه رحمة الله:

**له الأسماء الحسنى** ، وقد دلّ على هذا المقام الذي قرّره المصنِّف – رحمه الله – قوله تعالى: (وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ) وقوله جلّ وعلا: (فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ) وقوله تبارك وتعالى: (لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ) ، وما خرّجه الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النّبيّ – صلى الله عليه وسلم – قال: [إنّ لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنّة] ، وهذا أمر لا إشكال فيه أي في إثبات أسماء الله تعالى لكن الإشكال في إثبات صفات الرّب تبارك وتعالى عند الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة فالجهمية أنكرت الأسماء والصفات كما هو معلوم ، المعتزلة أثبتوا أسماء محضة هي أعلام محضة لا وصف فيها ، وأهل السنة أثبتوا الأسماء وأثبتوا الصفات ، والمصنّف هنا ذكر الأسماء الحسنى وفى كل اسم صفة وذكر الصفات العلى ، وما الدّليل على أن الله تبارك وتعالى له صفات ؟ الدليل ما رواه البخاري في صحيحه في قصة الرجل الذي كان يقرأ (قل هو الله أحد) ولما سأله النبيّ – صلى الله عليه وسلم – قال [إنها صفة الرحمن وإني أحبها] ، فقوله [إنها صفة الرحمن] صفة هنا مفرد أُضيف إلى الرحمن ، مفرد مضاف ، والمفرد إذا أُضيف يدلّ على العموم ، وهذه السورة تضمّنت صفات الربّ جلّ وعلا (قل هو الله أحد ۞ الله الصّمد ۞ لم يلد ولم يولد ۞ ولم يكن له كفوا أحد) فهذا هو الدّليل الدّالّ على أن الله جلّ وعلا متصف بصفات الكمال والجمال والجلال وله الصفات العلى كما قرّر المصنّف – رحمه الله — ها هنا .

ثمّ ذكر الدّليل على بعض الصفات التي يُحتذى حذوُها فقال:

(الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۞ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ ۞ وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) **[طه:٥-٧]** ، وسيذكر المصنف – رحمه الله تعالى – مسألة العلوّ ويأتي الكلام عليها ، لكنه ذكر جملة مما وصف الله به نفسه قال: **أحاط بكل شيء علمًا** كما قال جل وعلا: (وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا) وكما قال جل وعلا: (وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا) قال بعد ذلك:

**وقهر كل مخلوق عزة وحكمًا** فإن الله جل وعلا قال: (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) وقال جلّ وعلا: (وهو العزيز الحكيم) **ووسع كل شيءٍ رحمةً وعلماً** ، وهذا كما في قوله تبارك وتعالى عن ملائكته: (رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ) ، وهذا كله يُسمّى بالتضمين والإقتباس وأقتبس المصنف رحمه الله تعالى جملة من النصوص وأوردها في هذا المعنى ، قال رحمه الله قوله تعالى: (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا) فهذا دليل على ما ذكره آنفا ، فالله جلّ وعلا هو الذي أحاط بكل شيءٍ علماً وأحصى كل شيءٍ عدداً.

ثمّ ذكر المصنّف رحمه الله تعالى مؤكّداً هذا الباب فقال:

**موصوف بما وصف به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان نبيه الكريم** فالربّ جل جلاله له الصفات العلى ، له صفات الجمال والكمال فهو موصوف بأي شيء؟ لا بالعقول ولا بالكشف ولا بالذوق ولا بالمألوف لا بل موصوف بما: أي بالذي وصف به نفسه في كتابه العظيم كما وصف الله جل وعلا كتابه بأنه العظيم فقال: (لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ) وعلى لسان نبيّه الكريم كما سيقرر ذلك المصنف في ما يُستقبل وأن السنة في هذا الباب منزّلة منزلة القرآن.

قال رحمه الله بعد ذلك:

**وكل ما جاء في القرآن** ، بلا استثناء لأن "**كل**" هذه من ألفاظ العموم ، قال رحمه الله: **وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى –عليه الصلاة والسلام– من صفات الرحمن، وجب الإيمان به ، وتلقيه بالتسليم والقبول ، وترك التعرض له بالرد والتأويل ، والتشبيه والتمثيل ، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه ، ونرد علمه إلى قائله ، ونجعل عهدته على ناقله ، اتّباعًا لطريق الراسخين في العلم ، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله –سبحانه وتعالى–:** (والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ) إلى آخر كلامه . هنا يقول: **وكل ما جاء** ، أي بدون إستثناء ، **في القرآن** من آيات ونصوص الصفات والأسماء **أو صحّ عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن** وهنا قال: **أو صحّ** ولم يقل: أو تواتر لأن التواتر لم يكن مُلتفتاً إليه

عند أئمّة السلف بل الأصل عندهم والعمدة والعهدة على صحة النقل ، على صحة الحديث وأما إشتراط أن يكون الحديث متواتراً هذا ما قاله إلا أهل البدع من الجهمية والقدرية والمعتزلة كما نصّ عليه الإمام أبو المظفر السمعاني في كتاب قواطع الأدلّة فإنهم هم الذين يقولون بأن العلم إنما يؤخذ من جهة التواتر وأما أحاديث الآحاد فإنها لا تفيد العلم وإذا نظرت في كتب ائمّة السلف فإنهم ينصّون على الصحّة ولا ينصّون على التواتر.

قال: **أو صحّ عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن**، وكل ما صحّ عن النبيّ – صلى الله عليه وسلم – دون إشتراط للتواتر فإن أهل السنّة يؤمنون به ويدينون به ويعتقدون ما تضمّنه ، قال: **وتلقّيه بالتسليم والقبول** ، فلا يردّونه لا يردّونه ولا يستشكلونه على الإطلاق بل يسلّمون لما جاء في كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم – **﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجر بينهم﴾** ولا يعترضون عليه بل يقبلونه ويسلّمون به لأنه قال هنا: وتلقيه بالتسليم والقبول – فما آمنٌ في دينه كمُخاطِر– وهؤلاء الذين ركنوا إلى عقولهم أو كشفهم أو ذوقهم تركوا التسليم للكتاب وللسنّة وقدّموا العقل على النقل كل هذا محض الباطل.

وقال: **وترك التعرض له** أي أن أهل السنة والجماعة لا يعترضون لشبهات عقلية وهي التي يسميها المتكلمون باليقينيات بل يقبلونها ويسلّمون بها ، وترك التعرض له بالردّ الذي هو الجحود **والتأويل** الذي جعلوه هو التنزيه وحقيقته التحريف لأن التأويل كما ذُكر لك في مسائل الدرس الماضي لم يكن معروفاً عند السلف وليس له معنى في كلام العرب إلاّ أنه رجوع الشيء إلى حقيقته أو تفسيره وأمّا تسمية التحريف بالتأويل فإن هذا إصطلاح حادث جرى عليه كثير من الأصوليين وهو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى غير مراد ، قال: **والتشبيه** ، الذي هو جعل شبيهٍ للموصوف فإما أن يشبه اللهَ بخلقه أو يشبّهَ خلقَه به وكل هذا باطل وكما قال نعيم بن حمّاد الخزاعي عليه رحمة الله: **"من شبّه الله بخلقه كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه كفر"** ، قال: **والتمثيل** ، وهنا فرّق المصنف بين التشبيه والتمثيل لأن التشبيه أعم فإن التشبيه لا يلزم أن يتكافأ فيه المشبَّه والمشبَّه به وأمّا التّمثيل فإنّ هذا هو الغالب فيه

، ويندر استعماله في غير هذا المعنى كما هو معلوم في كلام العرب وإستعمالاتهم فهم يشبّهون الله تبارك وتعالى ويمثّلونه وأهل السنّة والجماعة طريقتهم بين هاتين الطريقتين فلم يخوضوا في التّأويل الّذي ألبسوه ثوب التّنزيه ولم يجعلوا إثباتهم للصّفات مشابهاً لصفات المخلوقات بل أثبتوا الصّفات لله تعالى ونزّهوه عن التّشبيه والتّمثيل قال رحمه الله وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرّض لمعناه وهذا هو الموضع الأوّل الّذي تُعقّب فيه المصنّف رحمه الله وما أشرت لك في الليلة الماضية وسبب إستشكاله أنّ طائفة من أهل العلم أرجعوا هذا القول إلى قول المفوّضة فقالوا إنّ أهل السنّة والجماعة يؤمنون باللّفظ ويؤمنون بالمعنى وأمّا عدم التعرّض للمعنى أو عدم العلم بالمعنى فإنّه قول المفوّضة قول أهل التّفويض الّذين يعبّر عنهم بأهل التّجهيل وهم الّذين يجهّلون الأنبياء والرّسل فيما نقلوه إلى النّاس أنّهم نقلوا أشياء لا معنى لها، فهل أبو محمّد بن قدامة يقول بمذهب التّفويض ؟ لاحظ انّه قال: **وما أشكل من ذلك**، أي أنّما ظنّ أنّه مشكل بالنّسبة إلى نظر العبد ، إلى نظر المكلّف لا أنّ كلّ نصوص الصّفات فيها إشكال وإنّما قد يقع نوع شبهة أو نوع إشكال وهذا الإشكال راجع إلى المجتهد نفسه أو إلى سامع ذلك النصّ لا إلى النصّ نفسه ولا إلى جميع أفراد الأمّة فهو يقول أنّ ما أشكل من ذلك أي ما وقع فيه الإشكال وجب إثباته لفظاً هكذا يقول رحمه الله تعالى فهذا أوهم أنّه رحمه الله يقول بقول المفوّضة، لكن لو قيل بهذا فإنّ أبن قدامة رحمه الله لم يرد أن يعمّمه في جميع نصوص الصّفات بل كلامه في هذا الكتاب وفي غيره من الصّفات الذّاتية والفعليّة التعامل معها ظاهر في أنّه يقول فيها بقول أئمّة السّلف والتعرّض للمعنى بمعنى أنّه يكون المعنى ظاهراً فيعترض لهذا المعنى بمعنى أخر وهو التّفسير أو التّأويل للمعنى فنفى بأنّك إذا أشكل عليك شيء من نصوص الصّفات أن تتعرّض له ببيان وتفسير وخروج عن ظاهره إلى ظاهر أخر لا شكّ أنّ طائفة من أهل العلم فهموا من كلام أبي محمد بن قدامة رحمه الله أنّه يقول بمذهب التّفويض في هذا المقام وهذا لا شكّ أنّه مشكل مع ما ذكره من آيات ونصوص الصّفات وآثار السّلف في إثباتها ومن تأمّل هذا المعنى خلص إلى هذه النّتيجة وهو أنّه إنّما أحال إلى عدم تفسير المعاني عند وجود الإشكال ومعنى هذا أنّ أكثر النّصوص بل إنّ جميع النّصوص لا يعرض فيها إشكال بالنّسبة لأئمّة السّلف وأتباعهم ولكن لو افترض هذا وأستقر في نفس المجتهد نوع

إشكال فإنّه يراجع فيه نفسه ولا يقحم تفسيره وتحريفه الّذي يسمّيه بالتّأويل إليه ، على أنّ قوله رحمه الله: **ونردّ علمه إلى قائله**، أشكل ممّا قبله لأنّ هذا مرمي على القول بأنّ الصّفات من المتشابه ، وهذا ليس بصحيح على إطلاقه فهي من المتشابه من جهة الكيفية والعلم بها ، أمّا من جهة المعنى فليست من قبيل المتشابه فالصّفات يكتنفها التّشابه من جهة الكيف أمّا من جهة المعنى فلا ، وعلى كلّ حال عبارة ابن قدامة موهمة عليه رحمة الله وإن قنع طالب العلم بما أهيب به عنها فالحمد لله وإلاّ فقد تكلّم فيها طوائف من أهل العلم .

قال رحمه الله: **ونجعل عهدته على ناقله اتّباعا لطريق الرّاسخين في العلم** ، يعني يقول أنّه لا نردّها بل نسلّم ولا نعترض عليها بل نسلّم أيضاً ونكل العهدة على ناقلها لأنّها قد صحّت عن النّاقل وجعل هذا الطريق طريق الرّاسخين في العلم قال إتباعاً لطريق الرّاسخين في العلم الّذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ال عمران:٧] ، وقال في ذمّ مبتغي التّأويل لمتشابه تنزيله ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ، ومعلوم أنّ هذه الآية قبل تلك إلّا أنّه أراد أن يبيّن طريق الراسخين في العلم فالله جلّ وعلا لما ذكر أنه أنزل الكتاب منه آيات محكمات هنّ أمّ الكتاب وأخر متشابهات بأنّ الكتاب كله محكم وكله متشابه وفيه محكم وفيه متشابه فهو متشابه من جهة اللّفظ لا ينقل بعضه بعضاً و محكم من جهة اللّفظ و المعنى لا يردّ بعضه على بعض ولا يعقّب بعضه على بعض ومتشابه من جهة بعض الكيفيات كالصفات والغيبيات وما أشبه ذلك وكلامه على هذا لا شكّ أنّه يطول والّذي عليه جماهير أئمّة السلف من القرّاء والمفسّرين والمحدّثين هو الوقف على قوله تعالى" ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، والإبتداء بقوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ، فأهل العلم الراسخون فيه إذا أشكل عليهم شيء من أمر الدين فانهم يقولون ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أمّا مبتغي التّأويل والزّائغ فإنّه يضرب هذا بهذا ويعارض هذا بهذا ، قال رحمه الله:

**فجعل ابتغاء التّأويل علامة على الزّيغ ، وقرنه بابتغاء الفتنة في الذمّ ، ثمّ حجبهم عمّا أمّلوه ، وقطع أطماعهم عمّا قصدوه بقوله سبحانه " وما يعلم تأويله إلاّ الله،** وهذا تعقيب من المصنّف رحمه الله على هذه الآيات لأنّ الربّ تبارك وتعالى جعل من ابتغى التّأويل علامة على زيغ قلبه وقرنه بإبتغاء الفتنة في الذمّ ولهذا كان السّلف رحمهم الله يشدّدون النكير على من دخل في القرآن بالجهل يضرب بعضه ببعض وكلام الله تبارك وتعالى كلّه حقّ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ويجب أن يعلم أنّ القرآن ليس فيه ما هو موهم فيه الريبة أو ما لا يفهم معناه أو ما أشبه ذلك فإنّ كلام الله تبارك وتعالى ظاهر واضح و الطريق إلى معرفة ما جاء به الرّسول صلّى الله عليه وسلّم أن تعرف ألفاظه الصّحيحة وما فسّرها به الّذين تلقّوا عنه اللّفظ والمعنى ولغتهم الّتي كانوا يتخاطبون بها وما حدث من العبارات وتغيّر من الإصطلاحات فطالب العلم يعتني بهذا ، ويُرجع المعنى إلى من نقل اللفظ ، ولهذا حصلت مناظرة بين أحد الخلفاء وأحد الخوارج ، فكان يناظره في قوله تعالى: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) [المائدة: ٤٤] ، فقال له: "الذي نقل هذا اللفظ بيّن معناه ، وهم الصحابة ، فلِمَ أخذت بنقلهم للفظ ولم تأخذ بقولهم ونقلهم للمعنى" ؟ ولم يقل أحد من أهل الإسلام بأن الله تعالى يتكلم بما لا معنى له ، وإنما أوقع بعضهم النزاع والخلاف في هل يتكلم الله جل وعلا بما لا يُفهم معناه ؟ وهذا من الأقوال التي ينصر لها أهل البدع كما هو معلوم .

ثم قال ابن قدامة رحمه الله تعالى:

**قال الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلّم {إن الله ينزل إلى سماء الدنيا}، و {إن الله يُرى في القيامة}، وما أشبه هذه الأحاديث نؤمن بها، ونصدق بها بلا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئا منها، ونعلم أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلّم حق، ولا نرد على رسول الله صلى الله عليه وسلّم ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية" اهـ**

هذا الكلام الذي نقله الحافظ بن قدامة رحمه الله تعالى عن الإمام أحمد رواه الخلّال في كتابه "السنّة" وذكر فيه جملةً من الصفات ، ولن أتكلم عنها لأن المصنّف رحمه الله تعالى سيذكرها ، إلا أن طائفة من أهل العلم أيضاً أستشكلوا هذا الموضع وجعلوا الإشكال راجعاً إلى ابن قدامة لأنه لم يبيّن مراد الإمام أحمد ، فقوله هنا "لا كيف ولا معنى" ما المراد به ؟ ما المراد بقوله: لا كيف ولا معنى ؟ وهو التفسير الذي يجنح إليه أهل البدع ، وأيضاً جاء في ألفاظ السلف أنهم قالوا "من غير تفسير" ، "بلا معنى" هو معنى قوله "من غير تفسير" ولهذا قال أبو العباس بن تيمية رحمه الله: "أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين أبتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات". ف "لا كيف" هذا لا إشكال فيه، و"لا معنى" هو التفسير الذي جنح إليه أهل البدع ، وفي شرح الشيخ ابن عثيمين عليه رحمة الله بيان لهذه اللفظة ، وأما شيخنا العلّامة الفوزان حفظه الله فيقول: "المراد بهذه اللفظة أي المعنى الذي يفسّره به المبتدعة وهو التأويل ، ليس المراد نفي المعنى الحقيقي فإن معناها معروف كما يقول الإمام مالك: الإستواء معلوم ..." إلى آخر كلامه يحفظه الله ، فهذا المعنى ظاهر ، السلف رحمهم الله كانوا ينهون عن أن يدخل العبد في الكلام عن هذه الصفات ، وقوله هنا: "**ولا نصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية**" يعني لا حد تنتهي إليه صفاته ولا غاية تنتهي إليها صفاته وأسماؤه ، فهو الأول والآخر والظاهر والباطن ، قال رحمه الله: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) فأعاد هذه الآية كما سبق معنا أنه سيعيدها ، وهذه الآية هي أصل أصول السلف في باب الصفات وما شابهها وما ناظرها من الآيات كقوله تعالى: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) ، (وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ، (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا) إلى آخره ، (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) شيء هذا اسم ليس ، وخبرها كمثله ، وعلامة الجر هذه للكاف التي هي الحرف الزائد للصلة والتوكيد ، ليس شيءٌ مثلَه ، وهذا فيه رد على المشبهة والممثلة والمجسمة ، وهو السميع البصير، هذا فيه رد على المعطلة.

وقد قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان ، وكذلك الشيخ محمد بن إبراهيم في شرحه على الواسطية ، "بأن الله ذكر السمع والبصر لوجود الاشتراك بين جميع المخلوقات فيه التي

خلقها الله تبارك وتعالى" ، ليبين أنه مع عدم وجود المشابهة بين المخلوقات في هذين الاسمين وفي هاتين الصفتين، فكيف يراد أن يساوى بين الخالق والمخلوق ؟ وتنبه لهذا فإنه مفيد .

قال بعد ذلك الحافظ بن قدامة عليه رحمة الله:

"**ونقول كما قال**" – أي الرب جل وعلا وتكميلاً لكلام أحمد – **ونصفه بما وصف به نفسه لا نتعدى ذلك ولا يبلغه وصف الواصفين** مهما وصفوه مهما اعتقدوا فيه من الوصف ، فإنهم لا يصلون إلى شيء من ذلك ، **ونؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنّعت ولا نتعدى القرآن والحديث ولا نعلم كيف كنه ذلك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم وتثبيت القرآن** ، هذا كلام الإمام أحمد ومعانيه ظاهرة ، ولن نقف عند كل حرف وكلمة ، لكن لماذا ذكر أبن قدامة رحمه الله تعالى قول الإمام أحمد ثم عقّبه بقول الشافعي ثم عقّبه بجملة من الأحاديث ثم بقول عمر بن عبد العزيز ثم بقول أبي عمر الأوزاعي ؟ أراد رحمه الله أن يبين ما يسميه العصريون بمنهج الاستدلال في باب العقيدة ، وأن الكتاب والسنة والاجماع هذه الوجوه وهذه الأصول في الإستدلال دلت على إثبات الأسماء والصفات ، أما الكتاب والسنة فالأمر ظاهر لكنه أراد أن يثبت أمراً آخر فوق ذلك وهو أن السلف رحمهم الله لم يكن بينهم إختلاف في مسائل الإعتقاد ، لم يكن بينهم إختلاف في أمور الدين التي هي أصول الدين والمعتقدات ، بل مجمعون على هذا ، ولهذا ختم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى الواسطية بذكر هذا الأصل ، ألا وهو إجماع السلف ، ولهذا، الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى سنة ثمانين ومائتين نص على هذا ، نص على هذا الإجماع وبيّن طريقة أئمة السلف رحمهم الله تعالى الذين سبقوه ، طريقة المؤمنين كما في الرد على الجهمية ولهذا قال: "أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم فكانوا أعلم بتأويله منّا ومنكم وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق، فالمعقول عندنا ما وافق هديهم والمجهول ما خالفهم ولا سبيل إلى معرفة هديهم وطريقتهم إلا هذه الآثار وقد انسلختم." هكذا يقول الإمام الدارمي عليه رحمة الله ومغفرته ، ولما صنّف الإمام اللالكائي الطبري

كتابه "أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" ، وهو الإمام الحافظ أبو القاسم الطبري اللالكائي ، عنون كتابه بقوله: "شرح أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم" هذا كلام اللالكائي ، وأيضاً لما صنّف الإمام الصابوني رحمه الله تعالى كتابه بذلك ، سماه "إعتقاد السلف" وهذا أيضاً كثير في كلام أئمة الإسلام فيقررون ، وشيخ الإسلام له كلام جليل أيضاً في هذا المعنى يقرر فيه إجماع السلف على أمور الإعتقاد فيقول: "وإن عنيت أن مذهب السلف وهو التوحيد والتنزيه الذي يعنيه بعض الطوائف فهذا يعلم بطلانه كل من تأمل أقوال السلف الثابتة عنهم الموجودة في كتب آثارهم فليس في كلام أحد من السلف كلمة توافق ما تختص به هذه الطوائف ولا كلمة تنفي الصفات الخبرية ومن المعلوم أن مذهب السلف إن كان يُعرف بالنقل عنهم فليرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم وإن كان إنما يعرف بالإستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصواب قال: هذا قول السلف لأن السلف لا يقولون إلا الصواب وهذا هو الصواب فهذا هو الذي يجرئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم: أنه على مذهب السلف فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث أنتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم بل بدعواه: أن قوله هو الحق ، وأما أهل الحديث: فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة" اهـ

والمرجو منّا أن نتنبه لهذا الأمر لأنها نبتت نابتة عمياء صمّاء تقول بأن السلف قد أختلفوا في مسائل العقيدة وتفرّقوا في مسائل العقيدة ، وقد ردّ على هذا كذلك الحافظ أبن القيم ولو نقلت الكلام لطال المقام في كتابه "الصواعق المرسلة" ، فهم يريدون أن يقولوا بأن السلف أختلفوا في مسائل الإعتقاد ، فمن قال قولاً منهم أي هؤلاء المبتدعة الضلّال من العصريين فإنه سيكون له في قوله سلف ، وهذا هو محض الباطل الذي يريدون الوصول إليه ويا لله العجب أي فاقرة جاؤوا بها للإسلام ؟ فتنبّه يا أخي طالب العلم لهذا المعنى.

ثم ذكر رحمه الله:

**قال الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم.**

عقَّب كلام الإمام أحمد بكلام الإمام الشافعي.

الشافعي رحمه الله المتوفى سنة أربع ومائتين عليه رحمة لله ، وكلامه كما قال شيخ الإسلام : أما ما قال الشافعي فإنه حق يجب على كل مسلم إعتقاده ومن إعتقده ولم يأت بقول يناقضه فإنه سلك سبيل السلامة في الدنيا والآخرة.

وكلام الشافعي رحمه الله في هذا الباب أيضاً كثير جداً عليه رحمة الله ، لو جمع لصار في مجلد حافل في تقرير إعتقاد السلف ، فمن قال بهذا القول ولم يأت بتفسيرات الجهمية والأشاعرة والماتريدية فقد قال الهدى وقال الحق .

عقَّب أبن قدامة رحمه الله تعالى على هذا ، وبهذا المقام يُختم الدرس ، قال : وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف ، الذين اتبعوهم ، رضي الله عنهم كلهم متفقون ، هذا حكاية إجماع مع ما حكيت لك سابقاً ، كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله . فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ هذا أمر واضح ، والذين يريدون أنْ يُخرِجوا السلف عن عقيدتهم وأنهم قد إختلفوا في أبواب الإعتقاد لاشك أنهم قد جاؤوا ظلماً وزوراً وإلى هنا ينتهي التقرير على هذا الدرس والله تعالى أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

**ونشرع في إكمال ما كنا قرأنا من كلام الشيخ أحمد النجمي رحمه الله وغفر له قال:**

**وأقول: إن سلمان يزعم أنه من أهل السنة والجماعة ، فهل من عقيدة أهل السنة والجماعة الخروج على الولاة ؟!**

**وإلا فما معنى قولك: "أعني أن دور الخيرين والخيرات لا يجوز أن يتوقف عند مجرد الشكوى للجهات المختصة حصل كذا.. كذا." .**

**ثانياً: قولك: "لا يجوز أن يتوقف عند مجرد الشكوى " حكمت بتحريم التوقف عند الشكوى ، فما هو الذي يجب عليهم أن يفعلوه بعد الشكوى ؟**

**ثالثاً: إطلاقك حكماً شرعياً بالتحريم أو الوجوب أو الندب أو الكراهة يحتاج إلى دليل. فما هو الدليل ؟**

**رابعاً: تجاوز الشكوى إنما يكون بأساليب العصر وهي المظاهرات والتفجيرات والثورات فهل أنت تجيزها يا شيخ سلمان أم ماذا ؟ بيّن ما تريد .**

**خامساً: وإن كنت تجيز هذه الأساليب فما هو دليلك عليها وأنت الداعية الإسلامي ، والدليل لا يكون إلا من كتاب الله أو من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة .**

**سادساً: أذكّرك يا شيخ سلمان بأن الأدلة تدل على تحريم الخروج ؛ بل وعلى تحريم المنازعة ، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول لمن استأذن في الخروج على أئمة الجور: [إلا أن تروا كفراً بواحاً معكم من الله فيه برهان] ويقول: [ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا ينزعن يداً من طاعة] ويقول: [اسمع وأطع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك] وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه : [وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً] فهل رأيت كفراً بواحاً ياسلمان ؟ أم أنت مناقض ومضاد لأمر النبي صلى الله عليه و سلم ؟ وما إخالك ترضى لنفسك هذا.**

**سابعاً: تريد ياسلمان أن تزج بالنساء في الثورات والمظاهرات والتفجيرات مع أن النبي صلى الله عليه و سلم لما قيل له: [أعلى النساء جهاد ؟ قال: عليهن جهاد لا قتال فيه، الحج والعمرة]**

إن الله رفع عن النساء حكم الجهاد الشرعي ، وأنت تريد أن تزج بهن في جهاد غير شرعي كما فعل بعض أسلافك حين قال: ويجوز للمرأة أن تخرج بغير إذن زوجها.

ثامناً: في قولك: "وأقول: إن هذا الدور الذي وقف عند مجرد الشكوى فقط قد انتهى لأسباب ".

وأقول: إنك بقولك هذا حكمت أو قررت بأن هذا الحكم قد نسخ وإنك بهذا القول قد اقترفت إثماً عظيماً وذنباً كبيراً لأنك حكمت بالنسخ وجعلت الناسخ من فعل الناس، فهل فعل الناس يعد ناسخاً لكلام الشارع الذي يحمل أوامره ونواهيه إلى المكلفين ؟

وليتك قلت: قد ترك ما هنالك ، فيكون هذا التعبير مخصصاً للتبعة على التارك ولكنك قلت: " هذا الدور قد انتهى أو كاد ينتهي لأسباب أهمها.." ثم وضحت فقلت: " أعني أن دور الخيرين والخيرات لا يجوز أن يتوقف" فجعلت بدل (يجب أن يتوقف)، لا يجوز أن يتوقف ، أي جعلت بدل وجوب التوقف تحريمه بلا حجة ولا مستند، فخالفت النصوص، بل جعلت الحكم عكس ما دلت عليه النصوص ، فأعد للسؤال جواباً.

تاسعاً. أنك أبحت منازعة السلطان أهله ؛ بل وأوجبت ذلك معاكسة ومضادة لأمر الشارع الذي جاء بالصبر على الولاة ، وإن جاروا ، وإن ضربوا الظهر وأخذوا المال ، وفي هذا إيجاب للمنازعة ، ولعله تجويز للخروج ، فهل علمت أنك بذلك قد قدمت ما قرره منظّر المنهج سواء كان فلاناً أو فلاناً وأخرت ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفت ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة من تحريم الخروج والمنازعة ؟

فهل بعد هذه الأدلة من مخرج لمن يقول بجواز الخروج والمنازعة التي يعبر عنها بالتحريض والتهييج والإثارة ؟

إنها مخالفة للأدلة، ولما أجمع عليه علماء الأمة .

**أرجو أن يوفقك الله للرجوع إلى الحق لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل .**

**إنتهى كلامه عن هذا الرجل وسينتقل إلى رجل آخر نرجئ القراءة له إلى درس قادم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.**

## الأسئلة:

١- قال السائل ها هنا : مامعنى قوله لشناعة شنعت ؟

الجواب: يعني أن من سمع نصوص الصفات يشنّع على أهل السنة والجماعة فيسميهم بالمجسمة ويلقبهم بالحشوية ويقول بأنهم حملة آثار لا يفقهون معناها ، هذه هي الشناعة ، يعني أن يشنّع عليهم بأن ينزلهم منزلة التشنيع فيجعل قولهم شنيعاً ، والله أعلم .

٢- يقول السائل: السلام عليكم ، بارك الله فيكم ، وفيكم ، لو تعطونا مثالاً عن ما هو محكم ولكنه متشابه من جهة الكيفية وجزاكم الله خيراً ؟

الجواب: الصفات ، صفات الرب تبارك وتعالى لاشك في أنها محكمة ، وأن معانيها محكمة ، لكن من جهة الكيفية ، أي العلم بها فإنها من قبيل المتشابه الذي لا يُعلم ، المتشابه هنا بمعنى أن العباد لا يعرفونه ولا يعلمون حقيقتها وكذلك الغيبيات ، فإن الغيب من جهة معناه ، الميزان ، الصراط ، الحوض ، الجنة ، النار ، هذا معلوم المعنى معلوم الحقيقة ، لكن هل هو معلوم الكيفية ؟ لا ، وما يعلم تأويله ، أي مرجعه ، إلا الله .

٣- ماهو المتواتر والآحاد ؟

الجواب: المتواتر والآحاد نوعان من أنواع علوم المصطلح ، وهذا سمعته من شيخنا مقبل عليه رحمة الله :إن أول من قسم الحديث إلى متواتر وآحاد هو إبراهيم ابن إسماعيل ابن عُلَيَّة ، و إبراهيم ابن إسماعيل ابن عُلَيَّة هذا هو الذي قال فيه الذهبي "جهمي شيطان" ، والتواتر والآحاد لم يكن معروفاً عند السلف

بهذه المقابلة لكن كانوا يستعملون لفظ المتواتر كما استعمله البخاري وغيره لأنهم كانوا ينظرون إلى شهرة الحديث وكثرة مخارجه والنظر في طرقه ويرون أن العلم هو ما أشتهر وظهر لا ما أتى فرداً ، وكما قال طائفة منهم كالأوزاعي ويحي بن معين :إنما العلم ما أتاك من ها هنا ومن ها هنا ، أما التواتر والآحاد الإصطلاحي الذي أحدثه المعتزلة وهم الذين أقاموا سوقه فإن مؤداه أنهم يقولون أن أحاديث الآحاد التي منها الغريب والعزيز والمتواتر إنها تفيد الظن وهذا قول أهل البدع. والكلام على هذا يطول ، ويأتي إن شاء الله إن كنت مستقراً ومستمراً في دراسة المعهد الكلام عليه في درس النخبة إن شاء الله .

٤- يقول: كيف نرد على من يقول إن من آيات الصفات ما يوهم التشبيه ؟

الجواب: نرد عليه بأنه لم يعرف الفرق بين الخلق والخالق ، أ لم يقل الله تبارك وتعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) ، وهذا هو القياس الذي يسمونه بالقياس الشمولي وقائل هذا القول لم يعظم الله تبارك وتعالى ، فإنه إعتقد أن ما سمى اللهُ به نفسه أو وصف به نفسه أو سماه به رسوله أو وصفه به رسوله مستلزم للتشبيه ، ولو تأمل أن هذا هو الخالق وأن هذا هو المخلوق ، وتأمل أن المخلوقات لا تتشابه في صفاتها ، فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع ، يخلق الله ما يشاء ، فالمخلوقات لا تتساوى في صفاتها ، وهو أيضاً يعلم أن الرب جل وعلا وأن النبي عليه الصلاة والسلام وصف الروح بالحياة وبالإقبال وبالإدبار وبالنزول وبالعروج ، فهل يعلم كيفيتها ؟ ومما يحسن ذكره أيضاً في هذا المقام ، كما ذكر المترجمون للإمام إسحاق ابن راهويه ، أنه قيل له إن فلاناً وكان فلان هذا شاباً من الشباب يقول بالتشبيه فيقول أنا لا أفهم من نصوص الصفات إلا التشبيه ، فأتي به إلى إسحاق فيما يغلب على ظني ان لم يكن ابن مهدي وإلا في الغالب انه إسحاق ابن رهويه فما جيء به فقال وما حملك على ذلك يا بني ؟ قال: ما أتصور إلا هذا قال: له أو تتصور طائراً له ثلاث أجنحة ؟ قال أتعرف الطائر ؟ قال نعم قال كم له من جناح ؟ قال: له جناحان ، قال أو تتصور له جناحاً ثالثاً ؟ قال لا ، يعني تتصوره من الأسفل أو من الأعلى كيف تتصور هذا الجناح ؟ فقال له هذا في حق المخلوق أليس الله جلا وعلا قال في الملائكة أولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع ؟ النبي عليه الصلاة والسلام قال [رأيت جبريل له ستمائة جناح] كيف تتصور طائر له ثلاث أجنحة

فضلاً عن ستمائة جناح هذا في المخلوق فكيف في الرب تبارك وتعالى التي لا تبلغه العقول ولا تتصوره القلوب ؟ تعالى الله عن ما يقول الظالمون علواً كبيراً .

٥- يقول السائل بارك الله فيكم ما معنى قول شيخ الإسلام فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد ؟

الجواب: شيخ الإسلام يرد على طائفة يسمون بطائفة التجديد كما ذكرت لكم في الشرح وهم طائفة المفوضة الذين يقولون بإن الصفات هذه ليس لها معنى ومعانيها مخفية وأن الأنبياء والرسل وأن جبريل نقلوا ألفاظاً لا تعلم معانيها هذا القول هو من شر أقوال أهل البدع والإلحاد لأن حقيقته إلحاد في آيات الله وهذا هو الذي دخلت به الباطنية على أهل الإسلام .

٦- يقول ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ، أحسن الله اليكم ، وإليكم ، هل نقول دفعاً للإيهام عند قول المصنف رحمه الله لا كيف ولا معنى لا ندرك الكيف ولا نأول المعنى ؟

الجواب: جيد بأي شيء عبرت أدى الى الغرض فقد أحسنت وهذه عبارة جيدة وهي مؤدى ما ذكرناه في الشرح .

٧- يقول لو سمحتم أريد تفسير لفرقة المعتزلة ؟

الجواب: يأتي إن شاء الله تعالى في آخر الكتاب لأنه ذكر الفرق وسنعرف بها في وقتها .

٨- يقول أحسن الله اليكم ، في مكان آخر هل بيّن الشيخ في مكان أخر ما يصحح ما أنتقد عليه في هذا المتن ؟ وهل صحيح أن أهل العلم درجوا على قول بعض من مفارقات في العقيدة لكن يبينونها في موضع أخر من كتبهم ؟

الجواب: لا إذا كان وقع الخطأ طبعاً الخطأ لابد وأن يقع في بعض المسائل بسبب إشكالات تعرض لهم كما وقع في قضية الصورة لابن خزيمة والجبر لابي عمر الطلمنكي ويعني كأمثال هذا وهذه الأخطاء في

مسائل لا تقدح في إعتقاد هذا الإمام وكما وقع لأبي عمر أبن عبد البر في مسألة الضحك إلى غير ذلك لكن هذه أخطاء وقعت لهم في المسائل مع إقرارهم بآيات الصفات وأحاديثها واتباع أئمة السلف لكن أشكل عليهم هذا الأمر وأما كوننا نلتمس بيانهم وتفسيرهم لها في موضع أخر لا ليس هذا بصحيح إن كان هذا خطأ جزمنا وقطعنا بخطئه وهذه هي مسألة حمل المجمل على المفصل وهي غلط .

٩- يقول أحسن الله اليكم ، وإليكم ، ألا يكون النقل عن الإمام الشافعي رحمه الله عند قوله كل متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله بيان لقول ابن قدامة الذي أستشكله أهل العلم في قوله لا كيف ولا معنى ؟

الجواب: لا ، (لا كيف ولا معنى) هذا ليس قول أبن قدامة ، هذا قول الإمام أحمد رحمه الله ، لكن ما قاله أبن قدامة وبعض الشُّراح قال أنه ينتقد على أبن قدامة بأنه لم يفسر قول الإمام أحمد وإذا أنتقدنا على أبن قدامة هذا لزمنا أن ننتقده على المروزي ، ولزمنا أن ننتقده على الخلال ، وغير ذلك أبن قدامة التزم حكاية قول الإمام أحمد وروايتها ، وأما قولك هنا فيكون قصده بنفي المعنى التعرض لتأويله هذا ما ذكره الأئمة كما ذكرت لك سابقاً .

١٠- يقول لم أفهم جيداً ما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه لو تفضلتم بإعادة شرحه ؟

الجواب: أكثر الشرح كان على هذه العبارة ، فمشكل أن نعيد ما شرحناه لأننا سنعيد قدر ثلث الدرس فتراجع إن شاء الله التسجيل وما كتب في شروح المشايخ على هذا الموضع من كلام الحافظ أبن قدامة عليه رحمة الله.

١١- يقول لم أفهم قول المصنف نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ، ما المتشابه والمحكم بوركتم ؟

الجواب: المحكم منهم من قال بأنه الناسخ والمتشابه هو المنسوخ ، ومنهم من قال هو المطلق وهذا المقيد تفسيرات كثيرة جداً وقد ذكر بعضها العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في كتابه "القاعدة وتصحيح

العقائد" وهي أيضاً مذكورة في كتب أهل العلم المقصود أنهم يقولون إن القرآن محكم كله ومتشابه كله من جهة اللفظ ومن جهة المعنى فيه تشابه وفيه محكم من جهة الكيفية ومن جهة الأحكام وهذا مثل الذي ذكرنا لكم في الدرس والكلام عليه يطول لأن هذا من مباحث علم الاصول .

١٢- يقول لم أفهم لماذا أجاب العلماء على الإشكال في قول المؤلف رحمه الله تعالى "ونؤمن بها ونصدق بها بلا كيف ولا معنى" ؟

الجواب: يعني لا معنى بمعنى ، لا تفسير لا تأويل فإذا أشكل عليك أمر ولم تعرف حقيقته فإنك لا تفسره بتفسير يخرجه عن ظاهره وقد ذكر هذا أيضاً في الشرح ، الله المستعان .

١٣- نريد توضيحاً لعبارة إن العقل محله القلب ؟

الجواب: بماذا ستفسرها ؟ هذا تفسيرها أن محل العقل القلب .

١٤- يقول المصنف "ولا نعلم كنه ذلك إلا بتصديق الرسول صل الله عليه وسلم وتثبيت القرآن" ؟

الجواب: لا كنه الشيء حقيقته فهو يقول لا نعلم حقيقة هذا الكيف ودلالة هذا الكيف .

١٥- يقول نصيحتكم لا أستطيع فهم هذا المتن كالمتون السابقة ؟

الجواب: لا ، تستطيع إن شاء الله لكن لا تجعل نفسك عجلاً فإذا لم تفهم في حال إلقاء الدرس أعد الدرس وأسمع الدرس مرة ثانية واقرأ المفرغ إذا قيم بتفريغه وناقشه مع زملائك أما أن نريد بعض العلم بعض المسائل وبعض العلم ينبغي عليك ان تنيله أنواعاً من التعب فيها الجوع وفيها السهر وفيها التقميش أما أن نريد العلم على بساط ، هذا ليس بصحيح وبعض طلبة العلم يظن أنهم أو لا يريد أن يشكل عليه شيء من العلم كان شيخنا العلامة ابن غديان عليه رحمة الله يتندر على أحد الطلاب جاءه يوماً قال ، يعني أنا أحكي لكم حكايته ، قال جاءني شاباً صغيراً في الخامسة عشر من عمره أو تسع عشر سنة من عمره فإذا به يقول يا شيخ أنا أشكلت علي خمس عشر مسألة في الفقه قلت له ما شاء الله خمس عشر مسألة أشكلت عليك في الفقه بس ؟ يعني طالب العلم لابد وأن يشكل عليه

بعض الشيء لابد وأن يصعب عليه فهم بعض الأمور لكن يكرر يكرر يكرر لنفسه يسمع لنفسه مرة ثانية يناقش إخوانه الذين يرى أنهم قد أستفادوا أكثر منه مثلاً يراسل يتصل ولا بأس من هذا حتى يفتح الله تبارك وتعالى عليه والإستشكال في العلم من لذائذه من لذائذ العلم أن تستشكله .

١٦- يقول ما معنى الإمرار ؟

الجواب: يعني إمرارها من غير تفسير لا تفسرها أقر بها وأمرها إقرار وإمرار تقر بحقيقتها ومعناها وأنها حق من عند الله وتمرها بدون تفسير يغير معناها .

١٧- يقول أحسن الله إليكم وبارك في عمركم وأهلكم وأنتم بارك الله فيكم هل نفهم من كلام الإمام المقدسي وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظاً وترك التعرض لمعناه أنه يجب الإنصراف إلى ظاهر المعنى لا يعني ذلك رد المعنى ؟

الجواب: نعم هذا واضح على هذا القول الذي قرر في الدرس وفي الشرح هذا هو المراد وإلا فإن طائفة من أهل العلم يقولون هذا تفويض وينتهون .

١٨- هل نضبط ونقول كما قال ونصفه بما وصف به نفسه من كلام ابن قدامة أم من كلام الامام أحمد ؟

الجواب: لا ، من كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

وجزاكم الله خيراً وبارك فيكم ونسأل الله التوفيق والسداد للجميع وإن بقي عندكم شيء ما شاء الله .

١٩- يقول ، طيب لعلكم تختمون بهذا السؤال ، يقول نحبكم في الله ، أحبك الله الذي أحببتنا فيه ، نسألكم الدعاء ، نسأل الله لنا ولكم التوفيق والسداد والهدى والرشاد وأن يجعلنا ممن إذا أعطي شكر وإذا ابتلي صبر وإذا أذنب استغفر ، هل من أعتقد أن عدد أسماء الله الحسنى فقط تسع وتسعون يعتبر إعتقاده خاطئ ؟

الجواب: بلا شك أنه خاطئ ومخطئ وقائل لما لم يقله أئمة السلف رحمهم الله ولم يقل بهذا القول ، أنظروا يا إخوة لاننا قد نبهنا مراراً إلى أن غرائب العلم لا تأتي من كلام الأئمة الراسخين في العلم الأكابر وإن كانوا راسخين في بعض العلوم لكنهم ليسوا من الراسخين في هذا العلم لم يقل بهذا القول الذي هو الحصر الذي هو فهم الحصر من حديث (أن لله تسعة وتسعين اسما) إلا أبن حزم وأبن كج كما ذكره الحافظ أبن حجر في التلخيص الحبير ، أبن حزم قوله مشهور ، وأما أبن كج فذكره الحافظ أبن حجر في التلخيص الحبير وقاله أحد المعاصرين وكتب كتاباً وكان قد قدم له بعض مشايخنا فلما رحلت إليه وأخبرته بهذا وأن الكتاب تضمن هذه المقالة قال أما أني لم أنتبه لها وسآمره بأن يتراجع عنها وقيل لي بأنه تراجع والعلم عند الله .

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا وإياكم لما يحب ويرضى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .